الاسلحة النارية فيه. وهذا الوضع يفرض على الكيان الصهيوني جملة من القيود التي تمنعه من التوسع في استخدام الاسلحة النارية، في مواجهة مدنيين غالبيتهم من الفتيان والنساء.

ان مصطلح «القيود على استخدام القوة» الذي يتردد، بكثرة، في الادبيات الاسرائيلية، والغربية، المواكبة للانتفاضة، ينطوي على محتوى اخلاقي وسياسي، يتصل بموقف الرأي العام الداخلي، والعالمي، من استخدام الدولة للقوة العسكرية في مواجهة مدنيين عزّل. وغالباً ما تمتنع الدول عن الافراط في استخدام القوة ضد المدنيين التابعين لها، أو الخاضعين لسيطرتها، وذلك التزاماً بالمواثيق والاعراف الدولية، من جهة، وتحاشياً لردود الفعل الدولية، والرسمية والشعبية، التي قد تضر بمصالح الدولة، أو بصورتها، من جهة أخرى.

أما في الحالة الاسرائيلية الراهنة، فان الرادع الاخلاقي يحتل حيّزاً هامشياً بين جملة الاعتبارات التي تمنع الاسرائيليين من التوسع في استخدام القوة العسكرية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ويبدو ان الاعتبار السياسي يشكل رادعاً أكبر بالنسبة الى اسرائيل، التي تخشى من ردود فعل دولية مؤثرة، في حال تماديها في عمليات القتل والتدمير التي تمارسها ضد الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل. غير ان ثمة عاملاً أكثر اهمية من العاملين، السياسي والاخلاقي، ربما كان الرادع الرئيس الذي يمنع اسرائيل من توظيف كامل ثقلها العسكري في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، وهو احتمال التصعيد المضاد لادوات الصراع من الجانب الفلسطيني. فأجهزة الامن الاسرائيلية تدرك ان لدى الفلسطينيين، في الضفة وقطاع غزة، كميات محدودة من الاسلحة والمتفجرات[١١]. وان المزيد من الضغط عليهم من شأنه ان يدفع عدداً من الشبان الى استخدام الاسلحة النارية. وعلى الرغم ان ما يملكه الفلسطينيون من اسلحة، داخل المناطق المحتلة، لا يكفي لادارة صراع عسكري طويل ضد الكيان الصهيوني، الاّ انه يكفي لخلق حالة من الارتباك، ليس لدى الاوساط العسكرية الاسرائيلية فحسب، بل لدى الرأي العام الاسرائيلي. كتب يوئيل ماركوس: «انني ارتعد من اليوم الذي سيبدأ فيه سكان المناطق [المحتلة] باطلاق العيارات النارية. اليوم الذي يتحولون فيه عن الاضرابات والتظاهرات واشعال الدواليب، عن رشق الحجارة، والقاء الزجاجات الحارقة، عن الطعن بالسكاكين، الى استخدام الاسلحة النارية. وكون الامر لم يحصل، بعد، ليس الضمان انه لن يحصل. فان ما جرى، أيضاً، لم نكن نتوقعه»[١٢].

وبالمقابل، فان الفلسطينيين في المناطق المحتلة لا يجدون انفسهم مضطرين الى تصعيد اساليب الصراع واداوته، الى الحد الذي يمنح الجيش الاسرائيلي «مشروعية» ممارسة القتل الجماعي والتدمير الشامل، تحت ذريعة «الرد على النيران بالمثل»، خاصة وان الوتيرة الحالية للصراع تتناسب مع الامكانات الفلسطينية المتاحة، وتستجيب لأهداف النضال الوطني الفلسطيني الى حد كبير؛ كما انها تسجّل، على الصعيد السياسي، وعلى صعيد الرأي العام العالمي، نقطة لصالح الطرف الفلسطيني.

وهكذا، فقد استقر الصراع، كما يبدو، عند نقطة تقاطع الارادتين، الفلسطينية والاسرائيلية، وهي النقطة التي تجعل الصراع فوق مستوى المقاومة المدنية، ودون مستوى المواجهة العسكرية التقليدية. ولأن هذا المستوى من الصراع ينسجم، الى حد كبير، مع امكانات وشروط الطرف الفلسطيني، فان استمراره يؤكد قدرة الفلسطينيين داخل الوطن المحتل على التحكم بمستويات الصراع، وفق اعتباراتهم الوطنية. فالفلسطينيون يسجلون النقاط في صراع طويل، يدركون أنهم لا يستطيعون، حالياً، حسمه بالضربة القاضية. أما في الجانب الاسرائيلي، فان هذا المستوى من الصراع لا